الجزء الأول المجلد الثالث والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

ربيع الأول ١٤٠٢ هـ
كانون الثاني ١٩٨٢ م

متطلبات التكامل

بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي

الدكتور ساجد حسن الراوي
عضو المجمع العلمي العراقي
ورئيس الجهاز العربي لمحو الامية
وتعليم الكبـــار

إن الهدف من هذه الورقة هو التعرف على :

(١) كيفية تحقيق التكامل بين التعليم النظامي المدرسي والتعليم غير النظامي المتمثل في محو الأمية وتعليم الكبار .

(٢) متطلبات هذا التكامل لتكون المواجهة شاملة ، والبحث في القنوات والجسور التي تضمن تحقيق التكامل بين النمطين من التعليم النظامي وغير النظامي يقتضي منا عطاء توضيحات وخلفيات للأمور الآتية .

- مبدأ التكامل من حيث المفهوم .
- تحليل واقع التعليم النظامي في البلاد العربية المتمثل في المدرسة النظامية .
- تحليل واقع التعليم غير النظامي المتمثل في حملات محو الأمية في البلاد العربيـــة .
- تأثير التعليم النظامي على تفشي الأمية في البلاد العربية .
- تأثير تفشي الأمية على التعليم النظامي في البلاد العربية .

أولاً : مبدأ التكامل من حيث المفهوم :

ـ هو النظرة الشمولية الكلية للحياة واعتبار المجتمع كلا واحدا متناسق الجوانب والقطاعات ، وهذا يعني أن تسير التنمية في المجتمع بصورة متوازية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية ، ولعل نجاح الثورات وتحقيق أهدافها يعتمد في المقام الأول على مدى الاهتمام ببنية المجتمع ونظامه ككل وعدم التركيز على ناحية من نواحي المجتمع وترك النواحي الاخرى . .

ان تقدم جزء من المجتمع أو احداث تغيير في أحد قطاعاته بمعزل عن الجوانب الأخرى ليس من الضروري أن يؤدي الى تغيير في المجتمع كله وقطاعاته الاخرى.

أما النظرة الكلية والتغيير الجذري لبنية المجتمع ونظامه فيمكن أن يهيئ المجال لحدوث تغييرات في اجزائه المختلفة ، وعليه فان معالجة قضية تخطيط التربية بمعزل عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم ربطهما معا سيؤدي الى ضياع في الوقت واهدار في الجهد وتبذير في المال وعدم ضمان في النتائج ، وبنفس الوقت أصبح ربط خطط التربية بعضها ببعض في كل مستوياتها كافة ومراحلها المختلفة أمراً ضرورياً ، كما أن مفهوم التكامل يعنى في أعمق معانيه التوافق بين المبدأ والتطبيق والاتساق بين النظرية والتجريب .

وتجسيد هذا المفهوم الواسع للكامل وتطبيقه في الحياة العملية يعني اذابة الفوارق بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، وبين حياة الريف وحياة المدينة وبين حياة العمال والفلاحين وحياة المثقفين . ان ازالة هذه الفوارق الثلاثة يدعو بالضرورة ليس الى ربط النظام التعليمي بالعمل النافع اجتماعياً والتصاق المتعلمين بحياة الجماهير ومتطلبات المجتمع فحسب بل يتضمن أيضاً دفع الطبقات الكادحة من عمال وفلا ين الى التعليم والتعليم اكثر ، والتدريب والمزيد من التدريب اثناء العمل للنمو الذاتي وزيادة الانتاج .

كما يعنى مفهوم مبدأ التكامل مد الجسور والمعابر بين التعليم النظامي المتمثل بالمدرسة والتعليم غير النظامي المتمثل بمؤسسات محو الامية وتعليم الكبار في اطار التعليم المستمر والتربية الدائمة مدى الحياة .

ثانياً : واقع التعليم النظامي في البلاد العربية : وتحليله :

تعرف التربية من وجهة نظر المربين المحدثين بانها حياة ، وعليه فنظامها نظام حياتي في جوهرة يتأثر-ويؤثر ، يقود ويقاد . اما العوامل التي تؤثر في صياغة فلسفته وأهدافه ومناهجه ومحتواه وطرائقه وأساليبه فهي عوامل داخلية وعوامل خارجية . والعوامل الداخلية تتمثل في التلاميذ – عمرهم الزمني وعمرهم العقلي ،حاجاتهم ، مشكلاتهم ، ميولهم ورغباتهم – اما العوامل الخارجية فهي تتمثل بالمجتمع فلسفته ، نظامه السياسي ،حاجاته ، مشكلاته ، تطلعاته المستقبلية . والنظام التعليمي الحي ذو المردود الانتاجي الجيد هو النظام الذي يوفق بين المتغيرين : يلبي حاجات التلاميذ ورغباتهم ويحقق أهداف المجتمع وتطلعاته في الحياة الحرة المتجسدة في توفير الخبز مع حفظ الكرامة لجماهير الشعب كافة من دون تمييز طبقي أو اجتماعي .

والسؤال الذي يطرح نفسه : هل الانظمة التعليمية في الوطن العربي تتسم بهذه السمة الشمولية في تلبية حاجات التلاميذ وتساهم في تحقيق أهداف المجتمع العربي في التصدي للمشكلات المصيرية التي تتحدى ضميره وتهدد كيانه ووجوده ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال يستدعي منا التقصي في الجذور التاريخية لهذه الانظمة التعليمية ثم تحليل واقعها وابراز أهم السمات التي تتسم بها هذه الانظمة مما سيساعد على إعطاء الحكم والاجابة عن السؤال .

أن الموضوعية تتطلب منا الاعتراف بان أغلبية الدول العربية اهتمت بنشر التعليم

النظامي والانفاق عليه . فلقد بلغ متوسط الانفاق على التعليم ٥٪ من مجموع الدخل القومي و ٢٥٪ من الموازنة العامة . ونتج عن ذلك توسع كمي كبير . حيث ارتفع عدد المسجلين في التعليم الابتدائي من حوالي ٧ ملايين تلميذ وتلميذة عام ١٩٦٠ الى قرابة ٢٠ مليون في عام ١٩٨٠ وارتفع عدد المسجلين في التعليم الثانوي بانواعه المختلفة من حوالي ٣/١ مليون الى حوالي ٨ ملايين خلال نفس المدة . اما بالنسبة للتعليم العالي فقد ارتفع العدد من ١٦٣ الف الى ٣/١ مليون طالب وطالبة . وقد نجم عن هذا التوسع ، ارتفاع في نسب التسجيل الاجمالية من ٤٦ ٪ الى اكثر من ٧٥ ٪ في المرحلة الاولى ومن ١١ ٪ الى ٣٥ ٪ في المرحلة الثانية ومن ٣ ٪ الى ٧ ٪ في التعليم العالي خلال العقدين المذكورين .

وقد نشأ التعليم النظامي في الأصل لخدمة القطاع الحديث في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة لخدمة الادارة الحكومية . وقد تم لذلك توسع كبير في المرحلتين الثانوية والعالية بهدف تغطية الاحتياجات من القوى العاملة المؤهلة للاعمال المكتبية والحكومية .

وقد جرى نقل نظام التعليم النظامي في مجموعة من نماذج خارجية دون تفاعل يذكر مع البيئة المحلية في الاقطار العربية وقد أعطيت الاولوية ، في النظم التعليمية ، لتعليم الصغار ، وبخاصة في المرحلة الابتدائية ولم يعتن عناية تذكر بتعليم الكبار خارج المدرسة . ومن ناحيه أخرى فقد خضع توجيه التعليم لاعتبارات الطلب الاجتماعي والمواءمة السياسية بدلا من ان يوجه لسد مطالب التنمية من الكوادر الفنية المؤهلة . وقد ادى هذا اولا الى توسيع التعليم العام خاصة في المرحلة الثقافية على حساب التعليم الفني ، كما ادى ثانياً الى التوسع الكمي على حساب الكيف التعليمي . ورغم ذلك التوسع فما زالت الانظمة التعليمية العربية قاصرة عن استيعاب الاعداد المتوافرة بالدرجة اللازمة خاصة في المرحلة الاولى مما ساهم في تفاقم مشكلة الامية . ويلاحظ في هذا المجال انخفاض التسجيل

الصافي بمقدار كبير عن معدل التسجيل الاجمالي . فبينما بلغ معدل التسجيل الاجمالي في المرحلة الابتدائية في عام ١٩٧٩ ، ٦٨ ٪ كان معدل التسجيل الصافي ٥٨ ٪ فقط ، أي انه من بين مجموع أطفال الامة العربية البالغ عددهم ٢٤ مليوناً آنذاك ، بقي خارج المدرسة الابتدائية نحو ١٠ ملايين طفل تقريباً ، فاذا أضيف المتسربون من المدارس الابتدائية الى هؤلاء ارتفع العدد الى نحو ١٣ مليون طفل وطفلة يغذون رصيد الامية في الوطن العربي خلال سنة واحدة . ونتيجة لغلبة كفة التعليم العام والاكاديمي على التعليم الفني في الاقطار العربية حدثت اختلالات مهمة بين تركيبة المهارات التي اخرجتها الانظمة التعليمية وحاجات النشاط الاقتصادي الاجتماعي المختلفة ، مما ادى الى بطالة الخريجين في بعض الاختصاصات مع وجود اختناقات في اختصاصات أخرى . ولم يساهم التوسع التعليمي في الاقطار العربية في احداث حراك اجتماعي كبير ولم يزل التعليم الثانوي والعالي يقدم للقلة ويستأثر باكثر مخرجاته ذوو المكانة والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية المميزة . كما أن التعليم لما يزل متحيزا للمدينة على حساب الريف وللبنين على حساب البنات (١) .

أما من الناحية النوعية فيمكن القول بأن الانظمة التعليمية في البلاد العربية بصورة عامة أنظمة غريبة عن الوطن العربي تؤدي في كثير من الأحوال الى فصل العناصر المتعلمة عن بيئتها وتحولهم الى افراد ذوي انماط سلوكية استهلاكية فوق مقدور مجتمعاتهم النامية لانها من حيث فلسفتها وأهدافها في الغالب مستمدة من أنظمة الغرب ومنقولة من نماذج خارجية دون تفاعل واضح أو جدي مع البيئة العربية لذا فهي ما زالت تفتقر الى الاصالة والارتباط المباشر بتربة الوطن وجذوره التأريخية ويبدو عليها :

(١) دكتور ابراهيم سعدالدين وآخرون ،الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ : المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية عدد ١٩/ايلول سنة ١٩٨٠ ص ٩ — ١٠ .

(١) انها تقليدية وليست حديثة لانها تفتقر في جوهرها الى المعاصرة والتجديد .
(٢) انها نظرية لاهمالها النواحي العملية .
(٣) انها متحيزة لانها موضوعة لتناسب الصفوة المختارة من التلاميذ عقلياً واجتماعيا.
(٤) انها برجوازية وليست شعبية لانها تهمل الاغلبية الساحقة من الجماهير المسحوقة لاسيما تلك الفئة التي حالت ظروفها دون الاستفادة من التعلم .
(٥) انها جزئية وليست كلية شاملة لانها تركز على الجوانب المعرفية للشخصية وتهمل النواحي السلوكية والوجدانية والمهارية .

لقد ادرك كثير من المسؤولين في البلاد العربية ان الانظمة التعليمية العربية انظمة فيها كثير من السلبيات وتحتاج الى اصلاح بل تغيير في جوهرها ومحتواها . ولا ينكر أن بعض البلاد العربية بذلت ولا تزال تبذل المحاولات المتواصلة للتجديد وتسعى الى التصدي للمشكلات التي تعاني منها هذه الانظمة التعليمية بهدف اصلاحها ، الا ان هذه الاصلاحات التي اجريت جاءت على العموم اصلاحات جزئية وليست كلية ، اصلاحات ترقيعية وليست جذرية : اصلاحات شكلية وليست جوهرية لأن اصلاح التربية لا يكون الا بتغيير نظامها بصورة كلية ، فلسفة ، وأهدافاً ومحتوى ، وهذا لا يمكن ان يتحقق الا في اطار تغيير فلسفة المجتمع ونظامه الكلي .

ثالثاً : تحليل ظاهرة الامية في البلاد من حيث الحجم والاسباب والنتائج :

العالم الذي نعيش احداثه اليوم عالمان ، عالم معاصر يعيش في تقدمه ، وعالم متخلف يعيش في تأخره . والظواهر والصفات التي تميز المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات المتخلفة كثيرة ومتعددة ، ولعل أبرز هذه السمات المميزة هي مدى انتشار الامية بين جماهير الشعب وقواه العاملة . فالامية اذن ظاهرة حضارية متخلفة مرتبطة بالبيئة الاجتماعية والنظام السياسي والاقتصادي للمجتمع . بل هي

حصيلة هذا التردي والتخلف في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أنها احدى الافرازات الضارة لهذا التخلف في البيئة الاجتماعية والنظام السياسي . انها عامل مؤثر وسبب فعال في تكريس وتعزيز التخلف والتأخر في هذه الانظمة . وهذا يعني أن الأمية المتفشية بين الاوساط العريضة من الشعب تعتبر بحق أكبر وأخطر معوق للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع فالامية ظاهرة عالمية خطيرة تهدد أمن البشرية وسلامها وقد اعتمدت الامبريالية العالمية سياسة التجهيل ونشر الامية بين صفوف الشعوب المضطهدة من أجل إحكام عملية السيطرة والتسلط واستمرار استغلال الطاقات البشرية والثروات المادية في هذه البلدان كما انها ظاهرة لا إنسانية تحرم الانسان من انسانيته وتبعده عن آدميته وكونه من البشر يختلف في طراز معيشته عن الحيوانات ــ المنجاوبة مع الظواهر الطبيعية من دون تغيير أو تحوير لها .

وعلى الرغم من التقدم الذي احرزته البشرية على أثر الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة الا أن جزءاً كبيراً من العالم وخاصة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الذي يوصف بالعالم النامي لا تزال تعيش الغالبية الساحقة من مواطنيه عيشة بدائية متخلفة ، قوامها الحرمان من الحد الادنى لمتطلبات الحياة الكريمة فالمستوى المعاشي للفرد متردٍ ، والامراض واسعة الانتشار والجهل والامية كثيرة التفشي . ان نسبة الامية في العالم الثالث أصبحت عالية تجاوزت ٤٧ر٧٪ وهذه نسبة رهيبة تهدد مصير هذه المجتمعات ووجودها ، اما عدد الاميين فقد ازداد الى الحد الذي جعل العالم محروما من أهم مقومات التنمية والتقدم وخاصة بعد أن أصبحت تنمية الثروة البشرية أغلى رأسمال بل هي المولدة للثروة المادية وبانية الاقتصاد الوطني ومحرر عمليات التنمية والتقدم .

رصد الواقع العربي وتحليله : ــ

ان الوطن العربي وهو جزء من العالم الثالث الذي تعاني شعوبه من وطأة

التخلف يجابه اليوم أكبر تحد حضاري معاصر عرفه تاريخها – ان هذا التحدي الحضاري مكنه في المواجهة الشاملة للامية المتفشية بين الجماهير الشعبية – جماهير الكادحين من عمال وفلاحين وكسبة ، وهذه الجماهير التي هي عماد الاقتصاد القومي وهي ركن الجيش الرسمي والشعبي المجابه للاستعمار وحليفته الصهيونية والتخلف . وتشير معظم الوثائق المعنية بتقدير حجم مشكلة الامية الى انخطر الامية ما يزال متفاقما رغم الجهود الطويلة التي بذلت وتبذل لمواجهتها ، حتى أصبحت هذه المشكلة عبئاً ينوء به كاهل كل قطر عربي لقصور الامكانات والبشرية والمادية والفنية عن التصدي لمصادرها ومظاهرها وآثارها .

وبرغم المبادرات التي قدمت في سبيل تطوير اساليب المواجهة الا ان الواقع يفزع من يتعمق فيه ويكشف بوضوح عن أن الجهود المبذولة وحتى الآن قد عجزت عن الوفاء بمتطلبات النجاح كما وكيفا :-

فمن حيث الكم يكشف الواقع العربي عن أن نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي من الاطفال في سن الالزام يبلغ في متوسطها ٦٧ر٢٪ عام ١٩٧٨ اي ان عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي هو ١٩ر٥ مليون اي ما يقارب ٩ر٥ مليون طفل عربي هم خارج التعليم الابتدائي ، وهذه الحقيقة تعني أن حوالي ثلث الاطفال العرب في سن الالزام لا يجدون مكانا في التعليم الابتدائي .

وهذه النسبة لو أضيفت الى المتسربين عن التعليم الابتدائي ، ثم اضيفت اليهما نسبة من لا ينجحون في الشهادات الابتدائية ، كل هذا يكون رصيدا متجددا سنويا يضاف الى الرصيد الحالي للاميين .

ويكشف الواقع العربي ايضاً ان نسبة المستوعبين من أطفال الحضر اكبر بكثير من مثيلها للاطفال في الريف والمناطق البدوية كما ان نسبة المستوعبين الذكور أعلى من مثيلها لدى الاناث في جميع الاحوال .

والامية في البلاد العربية مشكلة ليس من الميسور تقدير حجمها تقديراً دقيقاً

فالاحصاءات المنهجية في هذا المجال لم تثبت بعد قواعدها ولم تقنن اصولها ، مما يفسح مجالا للظن في ان تكون المقولات الاحصائية في هذا الشأن قابلة للزيادة او النقصان . الا أن ذلك لا يبرر النسب المرتفعة التي استمر تداولها عن قصد . اما تقليلا لشأن الامة العربية وأما تضخيما لحجم الامية لتبرير العجز عن مواجهتها.

ففي دراسات حديثة اجراها الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار مستندا فيها على البيانات الرسمية التي قدمتها خمس عشرة دولة عربية أمكن الوصول الى نسبة الامية في الفئة العمرية (١٥ – ٤٥) في الوطن العربي في عام ١٩٧٨ تتراوح بين ٢٤٫٩ – ٦٫٧٧٦٪ ، بمتوسط بلغ ٤٦٫٩٥٪ ، ويأخذ نسبة الانخفاض ٤٢٫٢٪ ، وتقدر الدراسة اعداد الاميين في الوطن العربي في عام ١٩٨٠ بحوالي بحوالي ٢٨٫٨ مليون امي في الفئة العمرية (١٥–٤٥) سنة ، والجدولان الآتيان يوضحان نسبة الامية في الاقطار العربية مقارنة مع نسبتها في العالم المتقدم والعالم النامي .

وتصل الدراسة في تقصيها لاوضاع الامية في الوطن العربي الى الحقائق التالية :

– ان نسبة الامية في الوطن العربي ما زالت بمستوى المتوسط العالمي .

– ان نسبة الامية بين الاناث اعلى منها بين الذكور ، فبين كل خمسة اميين هناك ثلاث اناث .

– ان النقص في نسب الامية يسير بمعدلات اسرع من المعدل العالمي .

– ان النقص المتميز في نسبة الامية لا يمنع من الزيادة المستمرة في العدد المطلق للاميين .

– وان معدل التناقص في نسب الامية يتجه نحو التفاوت بين الدول العربية.

لقد عجزت الجهود حالياً عن الوفاء بمتطلبات النجاح اوقيست بمقياس الكم او بمقياس الكيف . فمن حيث الكم تبدو الجهود المبذولة ضئيلة قاصرة اذا قيست بحجم المشكلة في شتى ابعادها فبكل ما توافر لهذه الجهود من امكانات مادية وبشرية لم تزد نسبة الانخفاض السنوية عن ٢٫٤٪ من متوسط نسبة الامية في

جدول رقم (١)

نسبة الامية في البلاد العربية في السنوات ٦٨/٧٣/١٩٧٨

الدولة	نسبة الامية المقدرة ٪		
	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٨
الاردن	٤٥٫٦٠	٣٤٫٦٠	٢٤٫٩٠
الامارات	٦٦٫٥٠	٤٨٫٧٥	٣١٫٠٣
البحرين	٦٥٫٠٠	٤٨٫١٦	٣٦٫٠٦
تونس	٦٨٫١٠	٥٨٫٩٠	٤٨٫٣
الجزائر	٧٨٫٣٠	٧٣٫٣٠	٦٨٫٣٠
السعودية	٨١٫١٧	٦٩٫٧٧	٥٧٫٩٢
السودان	٧٥٫٥٠	٦٢٫٠٠	٤٨٫٢٠
سوريا	٥٥٫٨٠	٥٠٫٠٥	٤٤٫٣٠
الصومال	٧٤٫٥٠	٥٧٫٠٠	٣٦٫٥٠
العراق	٧٥٫٢٠	٦١٫٢٠	٤٧٫٢٠
الكويت	٧١٫٠٠	٥٢٫٦٤	٣٦٫٥٠
ليبيا	٦٦٫٠٠	٥٢٫٠٠	٣٨٫٠٠
مصر	٦٥٫٧٠	٥٩٫١٠	٥٢٫٥٠
اليمن العربية	٩٢٫٠٠	٨٤٫٠٠	٧٧٫٦٠
اليمن الديمقراطية	٨٠٫٢٠	٦٦٫٣٠	٥٢٫٨٠
المتوسط	٧٠٫٧٦	٥٨٫٥٢	٤٦٫٩٥

جدول رقم (٢)
نسبة الامية في مناطق العالم لعام ١٩٨٠

المنطقة	ذكور	اناث	اجمالي	اعداد الامين بالالاف
الوطن العربي	٢٧ر٧	٥١ر٥	٤٢ر٢	٢٨ر٨٠٠
العالم	٢٣ر٠	٣٤ر٧	٢٨ر١	٦٢٦ر٥٢٤
افريقيا	٤٨ر٠	٧٢ر٨	٦٠ر٦	١٥٥ر٧٦٣
امريكا اللاتينية	٢٤ر٨	٣١ر٣	٢٨ر١	٤٤ر٢٨٠
امريكا الشمالية	٥ر٠	٥ر٠	٥ر٠	٩٤٨
اوربا	١ر٨	٤ر٣	٣ر١	١١ر٥٦٤
اوربا الغربية	٥ر٠	٥ر٠	٥ر٠	٦١١
اوربا الشرقية	٢ر١٠	٣ر١	٢ر٢	١٠ر٨٤٥
شرق آسيا	١ر١	٣ر٧	٢ر٤	٢ر٨٦١
جنوب آسيا	٣٩ر٢	٦٣ر٢	٥١ر٠	٤٠٢ر١٥٧
اوقانوسيا	٧ر٠	٩ر٧	٨ر٣	١ر٣٤٨
الاتحاد السوفيتي	٥ر٠	٥ر٠	٥ر٠	١ر٠١٥
العالم المتقدم	١ر٢	٢ر٣	١ر٨	١٥ر٩٤٤
العالم النامي	٣٧ر٢	٥٨ر٣	٤٧ر٧	٦٠٤ر٠١٤

الوطن العربي ؛ والناجحون لم تتعد نسبتهم ١٪ من جميع الاميين سنويا وهو عائد غير مشجع بأي مقياس ، ولو سرنا بالمعدل الحالي فلا ينتظر ان نمحو الامية قبل قرن من الزمان هذا على افتراض ان عدد الاميين ثابت وهو افتراض يهدمه النمو المطرد من الزيادة السكانية في الوطن العربي ؛ كما ان قصور التعليم الاساس عن استيعاب جميع الملزمين يزيد من حجم المشكلة وتعقيداتها .

ويكشف الواقع العربي من حيث الكيف ان الجهود المبذولة لم ترق بعد لمستوى المواجهة من حيث المسايرة لمتطلبات التقدم الحضاري المعاصر وبخاصة في الجوانب المادية التي تتمثل في التقدم التكنولوجي ، وما يزال أمر مواجهة الامية محصوراً بين براثن الابجدية التي تؤكد على توصيل مهارات القراءة والكتابة والحساب للاميين دون ربطهم ببيئتهم ربطاً عضوياً يرقون فيه لمستوى الوعي بما يدور في مجتمعاتهم والعالم المحيط سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، للتمكن من الاسهام الكفوء والفعال في تطوير انفسهم ومن ثم تطوير مجتمعاتهم .

ومعنى هذا أن الجهود الحالية بالاسلوب التقليدي لم تكن في مجموعها — كما وكيفا — على مستوى المسؤولية القومية والتاريخية الملقاة على عاتق الامة العربية ؛ ومن ثمة كان من الضروري البحث عن مخرج من هذا المأزق التاريخي الذي وقعت فيه الامة العربية ، وهذا المخرج يتمثل في الاستراتيجية العربية لمحو الامية في البلاد العربية التي أخذت بالمفهوم الحضاري للامية باسلوب المواجهة الشاملة .

رابعاً : تأثير التعليم النظامي على تفشي الامية في البلاد العربية :

قبل أن نبدأ في مناقشة العلاقة بين التعليم النظامي المدرسي وحملات محو الامية من حيث الاسباب والنتائج نود أن نؤكد على أن اهتمامنا في معالجة مشكلة الامية لا يعني أبعاد هذه المشكلة عن عمليات تعليم الكبار ومبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي ، لان مكافحة الامية هي أصلا عنصر من عناصر تعليم الكبار

ووجه من وجوهه ، كما أنها الخطوة الاولى في طريق التعليم المستمر والتربية الدائمة مدى الحياة ، فضلا عن أنها أساس التعلم الذاتي ؛ ولذلك فالتركيز على حملات مكافحة الامية ليس الا بحكم ترتيب الاولويات وتنظيم الاسبقيات، لاكثر المشاكل الاجتماعية والتربوية التهابا والحاحا وأهمية بل خطرا على مستقبل الشعب العربي وأهدافه في تحقيق الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والصهيونية والتخلف .

ان ادراكنا لنشاطات محو الامية بصورتها القائمة كنشاط مرحلي مؤقت سينتهي في المستقبل ، يدعونا الى ضرورة التفكير في أن يكون من أهداف استراتيجية محو الامية الرئيسية هو تطوير فلسفة ومجالات تعليم الكبار في اطار التعليم المستمر والتربية الدائمة مدى الحياة .

• **مصادر الامية في البلاد العربية :**

لو نظرنا الى فئات الاميين في المجتمع العربي لوجدنا انهم ينتمون الى ثلاث فئات رئيسية هي :

— الفئة الاولى :

وتشمل الافراد الذين فاتتهم فرص التعليم في المدارس الابتدائية بسبب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية وسبب عجز الدولة وتقصيرها عن تقديم التعليم لهم في سن المرحلة الابتدائية ، ولقد كشفت الاحصاءات على أن ما يضاف الى قائمة الاميين من الاطفال الذين لم ينضموا الى التعليم الابتدائي اكثر بكثير ممن محيت أميتهم ولذلك فلا أمل لمكافحة الامية الا بمعالجة هذه المشكلة وسد المنبع من مصدره .

— الفئة الثانية :

وهي فئة المتسربين من الاطفال ممن يتركون المرحلة الابتدائية قبل نهايتها لاسباب

تربوية ونفسية واجتماعية واقتصادية . ونسبة التسرب في المدارس العربية نسبة كبيرة تؤدي الى ضعف مردود النظام التعليمي وزيادة كلفته .

— **الفئة الثالثة :**

وهي فئة المرتدين الى الامية بعد أن محيت اميتهم الاولية ولم يتابعوا التعليم على المستوى الوظيفي ، كما تشمل هذه الفئة المتسربين من مراكز محو الامية في مرحلتي الاساس والتكميل والذين انقطعوا عن الدراسة لاسباب تربوية تتعلق « بغياب المنهج العلمي المتكامل في عملية محو الامية وعدم نشوء علم يلم بأصول العملية التربوية للكبار بالاضافة إلى الاسباب الاجتماعية والاقتصادية »[1]

من هذا العرض لتصنيف فئات الاميين ونوعياتهم وللاسباب الرئيسية التي أدت الى اصابتهم بهذا المرض الاجتماعي القتال الذي ينخر بجسم الفرد المصاب وكيان المجتمع الذي يعيش فيه يتبين لنا أن المصدر الاول للامية هو مجموعة الاطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ٦ — ١٥ سنة ولم يقبلوا في المدرسة الابتدائية . وقد كشفت الاحصاءات لعام ١٩٧٨ أن نسبة المستوعبين في التعلم الابتدائي : من الاطفال العرب الذين في سن الالزام ، قد بلغت ٦٦٪ في المتوسط ، على ان هذه النسبة قد تزيد او تقل في بعض البلدان العربية بحسب ظروف كل بلد . وهذا يعني ان ما يقرب من ثلث الاطفال العرب الذين في سن الالزام لا يجدون مكاناً في التعليم الابتدائي ، وبالتالي يكونون رصيدا متجددا من الاميين يضاف الى الرصيد الحالي في كل عام .

ومن الملاحظات المهمة في هذا الصدد . ان نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي من اطفال القرى اقل بكثير من نسبة المستوعبين بين اطفال المدن كما ان نسبة المستوعبين من الاطفال الاناث تقل عن نسبة المستوعبين من الاطفال الذكور في جميع الاحوال .

---

(١) د. محيي الدين صابر / حوار حول قضايا محو الامية / مجلة تعليم الجماهير / الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار . العدد الاول / سبتمبر ١٩٧٤ ص ٢٣ .

من هنا تظهر العلاقة العضوية بين التعليم النظامي في المرحلة الابتدائية وتفشي الامية . فكلما استوعب النظام التعليمي النمطي المدرسي كل الاطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي من الفئة العمرية ٦ – ١٥ سنة ، قلت الامية بل انعدمت . وظاهرة غياب الامية نجدها في الدول المتقدمة التي قامت على توسيع التعليم وتعميمه وتطبيق الزاميته ليس في المرحلة الابتدائية فحسب بل مده للمرحلة المتوسطة ، والمرحلة الثانية في النظام التعليمي . .

ان التحليل البسيط للعلاقة بين التعليم الابتدائية ومحو الامية يبين لنا كيف أن المصدر الاساسي والمستديم الممول للامية هو التعليم الابتدائي . وسيبقى عجز النظام التعليمي وعدم قدرته على استيعاب كل الاطفال من ذكور وأناث ممن هم في سن التعليم الابتدائي المنبع الرئيسي والممون السخي لجيش الامية ، وستبقى الامية منتشرة بنسبتها العالية وحجمها المتزايد طالما هناك اطفال ليس لهم فرصة للتعليم ومكان في المدارس وهنا تظهر بوضوح عماية التكامل بين التعليم المدرسي ومحو الامية .

أما المصدر الثاني الممول لجيش الامية فهو فئة المتسربين والمفقودين والمنسحبين من التعليم الابتدائي . ان ارتفاع نسبة التسرب والفاقد في التعليم الابتدائي يبرز ضعف الكفاءة الداخلية لهذا التعليم وعدم قدرته على تحقيق غاياته والحصول على مردود يتناسب ومستوى الجهود المبذولة والاموال الكبيرة التي تنفق من خزينة الدولة عليه .

أن ظاهرة التسرب والرسوب ان دلت على شيء فانما تدل على ان التعليم في وضعه الحالي في البلاد العربية تجارة غير مستثمرة استثماراً رشيدا لان ما ينفق عليه لا يوجه الا لتنمية عدد قليل من الثروة البشرية . ولعل من نافلة القول ومكرر الكلام ان نبين كيف أن التربية لم تعد عماية استهلاكية بل أصبحت عملية استثمار الرأسمال البشـــري وتوجيهه لخدمة التنمية القومية . فلقد دلت الدراسات

التي اجريت في البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية على أثر التربية في زيادة الانتاج ومضاعفة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة الفرد والتعجيل في عملية التنمية القومية والتقدم الوطني . « كما أن التجارب تشير الى أن التعليم البسيط الذي حصل عليه العامل في سنة واحدة زاد من انتاجيته بنسبة ٣٠٪ والذين تعلموا في (٤) سنوات زادت انتاجيتهم على انتاجية الاميين بنسبة ٣٤٪ والمتخرجين في الثانوية العامة تزيد انتاجيتهم على انتاجية الاميين بنسبة ١٠٨٪ ، أما خريجو الجامعات فتزيد انتاجيتهم على انتاجية الاميين بنسبة ٣٠٠٪ »[1] .

أما المصدر الأخير للامية فهو فئة المتسربين من مراكز محو الامية والمرتدين الى الامة ثانية لغياب المتابعة والاستمرار في التعليم .

خامساً : تأثير تفشي الامية على التعليم النظامي في البلاد العربية :

. بعد أن بينا مدى تأثير التعليم المدرسي النظامي على زيادة حجم الامية وانتشارها سواء أكان من الناحية الكمية لعدم قدرة التعليم الابتدائي على استيعاب كل الاطفال الذين هم في سن التعليم أو من الناحية النوعية وأثرها في رفع نسبة الرسوب بين الاطفال المقيدين في المرحلة الابتدائية ، يجدر بنا أن نتناول تأثير الامية وانتشارها بين الجماهير على التعليم النظامي المدرسي . ولعلّ من البديهي التأكيد على العلاقة الوطيدة بين ظاهرة الفقر وظاهرة الجهل من حيث النتائج والاسباب ، وهذا يعني أن الفرد الجاهل الفقير (الامية المركبة) لا يعرف قيمة العلم ولا يدرك طعم المعرفة كما أن التعليم المدرسي بمفهوم الامي ليس الا امتيازاً للاغنياء وأصحاب النفوذ ممن يقدرون على تحمل أعبائه المالية والحياتية . فجهل الامي بأهمية المعرفة والعلم ونظرته الى التعليم المدرسي على أنه امتياز ينعكس على مستقبل عائلته من

---

(١) زهدي الخطيب / مشروع اليونسكو لتخطيط التربية وتطويرها في سلطنة عمان / مجلة تعليم الجماهير / الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، العدد ٥ يناير ١٩٧٦ ، ص ٢٩ .

بنين وبنات . فكلما زاد الوعي الاجتماعي بين الجماهير وكلما قضي على الامية أمية المجتمع ـ كلما أدرك رب الاسرة أهمية العلم ولمس منفعته وأصبح الاقبال على التعليم المدرسي أكثر وأوسع ، لان المجتمع أخذ يدرك أن لا مكان ولا مستقبل لمن لا يتعلم ويستثمر امكانيته عن طريق التعليم ، فالمجتمع الامي يفرز أميين والمجتمع المتعلم هو مجتمع معلم يفرز متعلمين وينبذ الاميين ، وهنا يأتي دور الحوافز والتوعية في حملة مكافحة الامية الشاملة .

كما أننا نجد انعكاسات المجتمع الأمي والعائلة الأمية على التعليم المدرسي في المواظبة والدوام ، فقلما تتحقق مواظبة مدرسية كاملة من قبل الاطفال الذين يعيشون في مجتمع أمي أو أسرة جاهلة وهذا مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الرسوب وبالتالي زيادة المتسربين والمرتدين الى الأمية .

هذا بالاضافة الى أن الاطفال في المجتمع الامي أو الاسرة الامية هم عرضة أكثر من غيرهم لنسيان ما تعلموه بعد فترة قصيرة من تركهم المدرسة مما يؤدي بهم الى الانتكاس والارتداد مرة أخرى ليصبحوا أميين لغياب الجو المناسب في البيت ذلك الجو المساعد على المذاكرة ومواصلة الدراسة [1] . فاقبال الاطفال على التعليم المدرسي والمثابرة على حصوله ومتابعة الدراسة فيه مقترن الى حد كبير بالمستوى التعليمي للوالدين بالاضافة الى المستوى الاقتصادي والاجتماعي . وقبل أن ننهي مناقشتنا في تأثير الامية ، أمية البيت والمجتمع على التعليم المدرسي النظامي ، يجدر بنا أن نشير الى أن تربية الاطفال في الفترة السابقة لدخولهم المدرسة الابتدائية سواء تمت في البيت أو في رياض الاطفال تعتبر مرحلة أساسية في تحديد مستقبل

(١) د. اوكيدارا / العلاقة بين التعليم النظامي وغير النظامي في افريقيا / مجلة تعليم الجماهير / الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، العدد ٥ يناير ١٩٧٦ ، ص ٤٩ .

الاطفال ، فلقد كشفت البحوث والدراسات المعاصرة أهمية هذه المرحلة الحيوية في تفتح القابليات وتنمية المواهب والاتجاهات والمواقف والقيم مما يؤثر في تكوين شخصية الطفل وصياغة عقليته ، ولعل أحدالاسباب في فشل المحاولات الاصلاحية السابقة في النظام التعليمي في البلاد العربية هو اهماله هذه المرحلة ، وبدون الاهتمام بهذه المرحلة وانشاء مدارس لرياض الاطفال ستضاعف جهود المدرسة الابتدائية وتصبح مهمتها لا تقتصر على التربية بل إعادة بناء التربية والخبرات التعليمية التي اكتسبها الاطفال من البيت وهي تتضمن عملية هدم وبناء . وعليه إن رسم أي سياسة تربوية شاملة أو وضع أي استراتيجية لمكافحة الامية لا يمكن أن يضمن لها النجاح الا اذا شمل في التصور رياض الاطفال ودور الحضانة .

الوسائل المقترحة لسد ثغرات الامية في اطار النظرة الشمولية للتربية :

أن هذه الخلفية للعلاقة السببية تأثرا وتأثيراً بين تفشي الامية والتعليم النظامي يدعونا الى التفكير في رسم الطرق لربط حركة محو الامية بالتعليم النظامي المدرسي في مراحله المختلفة والسعي لايجاد الوسائل ومد القنوات التي تصل بينهما تحقيقاً لمبدأ التكامل والنظرة الشمولية للتربية وأجهزتها ومن هذه الوسائل :

١ــ تعميم التعليم الابتدائي وتطبيق الزاميته للاطفال الذين هم في سن المرحلة الابتدائية . إن تبني ديمقراطية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكل الاطفال العرب في سن التعليم الابتدائي يتطلب تهيئة شروط نجاح التجربة والا أصبح المبدأ حبرا على ورق وتشريعا بالشكل من دون محتوى ومضمون . . .

ولسنا هنا بصدد استعراض مقومات نجاح تطبيق الزامية التعليم في البلاد العربية كالشروط التربوية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها لان هذا يتطلب بحثا منفرداً يستحق كل عناية واهتمام للافادة منه في وضع استراتيجية للمواجهة الشاملة للامية . ولكن يجدر بنا أن نذكر أن تعميم التعليم الابتدائي وتطبيق الزاميته على الاطفال العرب مع الابقاء على وضع النظام التعليمي من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه ليس

مضرا بل خطرا على مستقبل التربية في البلاد العربية للنتائج السلبية التي يترتب عليها هذا الاجراء من تسرب ورسوب وضعف في الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي مما يؤدي بالتالي الى إهدار وضياع للثروة المادية والبشرية وإفشال لتجربة الزامية التعليم الابتدائي ، أن الأخذ بمبدأ التوسع الكمي في حجم التعليم وتيسيره للاطفال في عمر السن الدراسي ينبغي أن لا يكون بعيداً عن مبدأ التجويد والتجديد ، فالناحية النوعية يجب أن تتمشى جنباً الى جنب مع الناحية الكمية لان التوسع في حجم التعليم-وزيادة عدد الاطفال في المدارس ليس غاية بحد ذاته بل الاهم منه هو نوعية التعليم والخبرات التربوية التي يتعلمها الاطفال ومدى توظيفها والانتفاع منها اجتماعياً . ان الهدف ليس تيسير التعليم بمعناه المجرّد بل تيسير نوع خاص من التعليم هو التعليم الوظيفي النافع اجتماعياً .

٢ــ القضاء على ظاهرة التسرب والرسوب في النظام التعليمي المدرسي ويكون ذلك بمعالجة الاسباب الرئيسية التي تولد هذه الظاهرة ، وفي مقدمتها الاسباب التربوية التي تستدعي بالضرورة اعادة النظر بالنظام التعليمي المدرسي بصورة جذرية واحداث تغييرات جوهرية في فلسفته وأهدافه وتقنياته ووسائله ليلائم لا القلة والصفوة الممتازة اقتصادياً واجتماعياً وذهنياً بل ليكون نظاماً تعليمياً شعبياً متنوعاً يهتم بالجماهير ويتمشى مع قابليات المتعلمين ونوعيتهم وينطلق من الخلفية الاجتماعية والرؤية الجديدة لمستقبل الامة العربية كما تحدده آمال افراده وارادتهم في التغيير لتحقيق الاهداف الكبرى للشعب العربي والوحدة الوطنية : والوحدة العربية والاشتراكية والتحرر من الاستعمار والصهيونية والتخلف . ان هذا الاتجاه يؤدي الى انتقال المدرسة العربية بصفتها عملية استثمار للرأسمال البشري من سلاح في يد الفئات الاستغلالية التي تستخدم المدرسة للسيطرة والتحكم الاجتماعي وترسيخ البورجوازية الى أداة تغيير وثورة في يد الجماهير الشعبية وقيادتها السياسية للاسهام في بناء المجتمع العربي الموحد الجديد [1] . الذي يهدف الى خلق الانسان الذي يحتاجه هذا المجتمع

(١) د. مسارع الراوي . نحو استراتيجية جديدة للتربيــة في العــراق . مطبعة التقدم ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٠٩ ، ١٢٣ ، ٤٣ .

الجديد ويحشد كل امكانياته من أجل تنمية مواهبه وتفجير طاقاته الخلاقة لخدمة نفسه وخدمة مجتمعه وأمته والانسانية جمعاء .

٣ـ محو امية الكبار واليافعين في اطار الاستراتيجية العربية لمحو الامية .

ان العوامل التي تسبب تسرب الدارسين من مراكز محو الامية كثيرة ومتعددة ولعل من أهمها وأبرزها هي الاسباب التربوية والنفسية ؛ تلك الاسباب التي تهمنا أكثر من غيرها في هذا المقام . فالدارسون الكبار لهم شخصياتهم المميزة من حيث حاجاتهم النفسية ومستواهم العقلي والتي تختلف عن شخصيات ونفسيات المتعلمين الصغار ، لذا من الضرورة أن يتم التعامل معهم بطريقة تختلف عن طريقة معاملة الصغار . وهنا وجب على المسؤولين عن قيادة حملة محو الامية الاهتمام باعداد المدرس الكفوء العارف لشخصية الكبار ، والقادر على التعامل معهم حسب عقولهم ووفقاً لحاجاتهم ، كما أن الكتاب المقدم للكبار يجب أن يكون هادفاً ونافعاً ومثيراً للشوق والرغبة في التعليم ، ولكي يحقق الكتاب المدرسي المقرر هذا الهدف النافع الممتع ينبغي أن تكون مادته ملائمة لنفسية الكبار ومرتبطة بحياة الامي وحاجاته ومنبثقة من البيئة المحلية . كل هذا يدعونا وفي أسرع وقت الى تأصيل علم تعليم الكبار وتقنينه واعتبار تعليم الكبار فلسفة وأهدافا ومحتوى وطرائق وتقنيات ، ونوعية المدرس علما جديدا يختلف عن علم تعليم الصغار ومهنة تعليمية متخصصة لها أسسها العلمية وأصولها الفنية .

مما لا شك فيه أن إحكام سد الثغرة الاولى بتيسير التعليم الابتدائي وتطبيق الزاميته سيؤدي في المستقبل إلى غياب الامية في المجتمع العربي وسد الثغرة الثانية بتحسين نوعية التعليم وجعله شعبياً مناسباً للمتعلمين سيمنع الاطفال من الارتداد الى الامية وترك المدرسة . أما سد الثغرة الثالثة فسيؤدي الى القضاء على الامية القائمة أمية الكبار ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٤٥ سنة .

السؤال الذي يطرح نفسه بعدئذ لتكميل الصورة هو هل سد هذه الثغرات الثلاث

تمحو الامية وتقضي عليها ، أم تبقى من الشعب فئة من الاميين لم تشملهم الحملـــة .

الواقع أن فئة كبيرة من الاطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ – ١٥ سنة لم تشملهم الحملة لانهم لم يقبلوا في المدرسة الابتدائية لتجاوزهم سن القبول فيها ولانهم لم يصلوا الى العمر الذي يحق لهم أن يقبلوا في مراكز محو الامية .

إن الاهتمام بهذه الفئة من الشعب يجب أن يكون ضمن الحملة الشاملة لمكافحة حل طارئ مؤقت وخطوة مرحلية لايصال الخدمات التعليمية الى فئة محرومة من فرص التعليم . وبحكم كون هذه المدارس مؤقتة فهي لا تستهدف ثنائية في التعليم الابتدائي وانما تهدف أولا وأخيرا مساعدة كل من فاتته فرصة التعليم . ومع التوسع في التعليم الابتدائي والنجاح في تطبيق الزاميته ستزول مبررات مثل المدارس .

تضافر جهود التعليم النظامي المدرسي مع حملات محو الامية :

اذا كان سد الثغرة الاولى للامية بتعميم التعليم الابتدائي وديمقراطيته وسد الثغرة الثانية بالقضاء على ظاهرة التسرب في التعليم الابتدائي هي اجراءات وقائية وحصانة بل مناعة ضد الامية في المستقبل ، فسد الثغرة الثالثة بمحو أمية الكبار واليافعين في اطار التعليم المستمر ما هو الا علاج لتصفية جيوب الامية وانجاح تعميم التعليم وتجويده . والسؤال الذي هو بيت القصيد ومحاولة الاجابة عليه من أهم أهداف هذه الدراسة هو :

كيف تتضافر وتتكامل جهود التعليم النظامي المدرسي مع حملات محو الامية لتكون المواجهة شاملة والتجربة ناجحة ؟

لما كانت المكافحة الشاملة للامية تستوجب التغيير العام وتجنيد كل المؤسسات الحكومية والتنظيمات الشعبية والمهنية لخدمة هذا الهدف الوطني النبيل ، ولما كانت كوادر التعليم النظامي والعاملين فيه اساتذة ومدرسين ومعلمين وطلبة أكثر الفئات قدرة وتأهيلا للقيام بهذه المهمة وتحمل هذه المسؤولية التاريخية ، لذا وجب حشد

هذه الطاقات والقدرات البشرية الاسهام في حملة مكافحة الامية الشاملة في كافة مراحلها سواء أكانت في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة والتقويم . ففي مرحلة التخطيط يمكن أن تلعب وزارة التربية والعاملون بها في مديرية التخطيط والبحوث والاحصاء والتوثيق وكذلك الجامعات وما فيها من مراكز بحوث وأساتذة متخصصين في علوم التربية والاقتصاد والاجتماع دورا فعالا وبارزاً في وضع استراتيجية لمحو الامية ؛ كما يمكن للمدرسة النظامية كمؤسسة تعليمية ومركز اشعاع ثقافي أن تتعاون مع المؤسسات الثقافية والاعلامية الاخرى كالراديو والتلفزيون والمسرح ودور العبادة والنوادي والاحزاب ، في نشر الوعي بين الجماهير وتبصيرها بأهمية العلم وخطر الامية على الفرد والمجتمع ووضع منهجية واضحة لاساليب التوعية في استخدام كافة وسائل الاعلام المتاحة كاعداد برامج اذاعية وتليفزيونية ومقالات ومواد صحفية وانتاج أفلام وإقامة معارض ، أما المرحلة التنفيذية فلعل تجنيد الاساتذة والمدرسين والطلبة (*) على الاسهام الفعلي في حملة محو الامية بعد حصولهم على التدريب اللازم في كيفية تعليم الكبار والتعامل معهم مما يسهل هذه المهمة ويسر النجاح ؛ كما يمكن استخدام التعليم النظامي وما فيه من امكانيات في عملية متابعة حملات محو الامية وتقويمها لتلافي الاخطاء وتجنبها في المستقبل ؛ كما أن كليات التربية ومراكز البحوث بالتعاون مع الهيئات المسؤولة والمشرفة على حملة محو الامية يمكن أن تسهم في إعداد وطبع الكتب المدرسية المتطورة في مجالي محو الامية وتعليم الكبار في المرحلة الاساسية ومرحلة التكميل وفقاً لنفسيات الكبار وفي ضوء الاساليب والطرق التربوية الحديثة . أما في مجال التدريب فيمكن لكليات التربية ومعاهد اعداد المعلمين المشاركة في إعداد الدورات التدريبية اللازمة لقيادات محو الامية وتعليم الكبار في اطار منهجية شاملة وكذلك

* يستحسن ان لايقل مستوى الطلبة المشاركين في حملة محو الامية على الحصول على شهادة الدراسة المتوسطة .

تنظيم الحلقات الدراسية والندوات الفكرية للخبراء في تأصيل علم الكبار وبحث المشكلات والصعوبات التي تعترض تجربة محو الامية .

ان هذه المسؤوليات لدور الجامعات وكليات التربية ومراكز البحوث فيها يدعو الى ضرورة اضافة مقررات دراسية وفتح قسم لمكافحة الامية وتعليم الكبار في كليات التربية ومعاهد اعداد المعلمين بهدف اعداد المعلمين اللازمين لمحو الامية وتعليم الكبار وكذلك يتطلب الامر توجيه طلبة الدكتوراه والماجستير في الكليات المعنية ومراكز البحوث الى بحث الموضوعات واعداد الدراسات والاطروحات . الاكاديمية والميدانية المتصلة بمشكلات محو الامية وتعليم الكبار والتربية المستمرة

ان كل هذه الاجراءات من الامور الفعالة التي تجعل النظام في خدمة الحملة الشاملة لمكافحة الامية . فالجسور والقنوات التي مدت بين التعليم النظامي على كل المستويات لخدمة المكافحة الشاملة للامية برأينا لا تكفي اذا لم يدرك الامي بطريقة الممارسة والتطبيق الفعلي بأنه لا يسير في طريق مسدود كما هو الحال الواقع ، بل في طريق مفتوح المسار الى آخر الشوط في المستويات العليا من التعليم الجامعي وبشكل متناظر ومواز للتعليم النظامي ، وهذا الامر يتطلب ضرورة التفكير في صيغ تعليمية غير تقليدية وطرح بدائل جديدة لمعالجة الوضعية القائمة في تحرير الاميين من أميتهم مما يساهم في إدخال الاصلاحات اللازمة للنظام التعليمي من خارجه عن طريق التعليم النظامي الذي يساهم في تحقيق المجتمع المعلم المتعلم في اطار التعليم المستمر والتربية الدائمة .

ان هذا التعليم الموازي للتعليم النظامي المدرسي على عكس رديفه التعليم النظامي ليس مكلفاً ولا يستلزم وقتاً طويلا من عمر الانسان حتى تظهر نتائجه وجدواه الاجتماعية ومردوده التنموي والاقتصادي .

كما أن هذا النظام المقترح يختلف عن النظام التعليمي القائم من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه ومبررات وجوده لانه منبثق من حاجات الدارسين يافعين وكبارا ولانه يسعى لتلبية حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية فيه .

ان هذا النظام الرديف للتعليم المدرسي يؤكد على الناحية العملية والنواحي النافعة

اجتماعياً ، انه يؤكد على قضايا التحضر وينا هض التخلف ، انه يفتح الابواب ، أبواب المعرفة للاميين كبارا ويافعين ممن فاتتهم فرص التعليم لاسباب اجتماعية واقتصادية ؛ لانهاء مرحلة الاساس والتكميل ثم المتابعة في المدارس الشعبية الى مستوى يوازي الصف السادس الابتدائي . وتقتضي الضرورة بعد ذلك فتح قنوات التعليم المختلفة للذين تحرروامن اميتهم وأنهوا المدارس الشعبية بتهيئة الفرص المناسبة لبعضهم لمواصلة الدراسة الاكاديمية لمن يرغب وعنده القدرة والطموح : وبالنسبة للفئات الاخرى من المتحررين من أميتهم فيجب افساح المجال لهم للتأهيل والتطوير المهني ، وأما الباقون فيمكن ان يستوعبهم برنامج هادف ومخطط للتثقيف الجماهيري والثقافة العامة .

ان هذا التثقيف يقتضي بالضرورة التفكير في إنشاء مؤسسات متخصصة تعليمية على مستوى التعليم الثانوي والتعليم الجامعي الشعبي تحقق هذه الاهداف الثقافية والتدريبية والاكاديمية .

إن الاخذ بهذا النمط من التعليم غير النظامي الموازي للنظام التعليمي القائم كفيل بأن يؤثر على النظام التعليمي ويدفعه للتغيير ليناسب حاجات التلاميذ ومتطلبات المجتمع وخاصة اذا ما فتحت القنوات بين النظامين وأعطيت الحرية للانتقال من النظام الموازي الشعبي المسائي الى النظام التعليمي الصباحي وبالعكس . اننا بهذا الاجراء نخلق جوا من التنافس بين النمطين من التعليم – التعليم الشعبي والتعليم النظامي – مما سيؤدي الى التعاون في نقل الخبرات الجيدة التي يعززها النظام الموازي .

عندئذ ينزل التعليم النظامي المدرسي بكافة مراحله من ابراجه العاجية وطابعه الاكاديمي النظري الى الواقع العملي ليكون تعليماً شعبياً لا للصفوة المختارة اجتماعياً وذهنياً بل للمواطنين كافة على اختلاف قابلياتهم وانتمائهم الاجتماعي ، كما ترتفع الدراسة في مؤسسات التعليم غير النظامي ليكون بمستوى التعليم النظامي الجديد ذلك التعليم المتسم بالديمقراطية والشعبية والواقعية والنافع اجتماعياً .

والشكل التالي يوضح صور التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي :

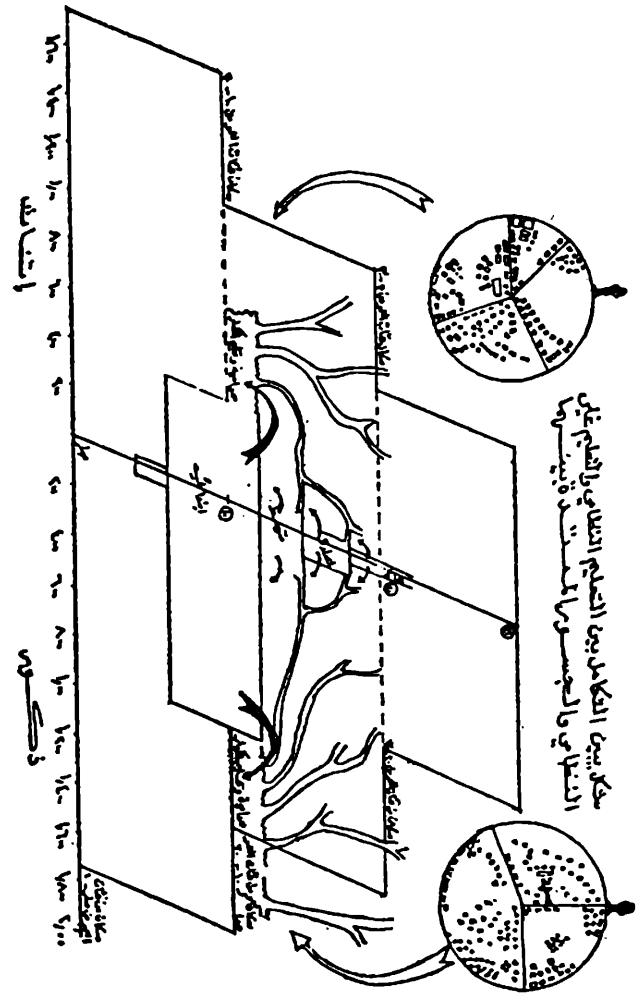

شكل يبين التكامل بين التعليم التلفازي والتعليم غير التلفازي والمحسوس لتعليم ظاهرة كهربائية

خاتمـــة :

في ختام دراستنا الهادفة الى ابراز أهمية التكامل والتضافر في جهود محو الامية والتعليم المدرسي النظامي كاحدى المقومات الرئيسية لانجاح الحملة الشاملة لمحو الامية في البلاد العربية يجدر بنا الاشارة بل التأكيد بصورة صريحة وواضحة الى أن التكامل ينبغي أن يكون ضمن إطار الخطة الشاملة للسياسة التربوية وإن تكامل الخطة التربوية وشمولها ينبغي أن تكون ضمن أطـــار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطر واعتبار خطط التربية بما فيها خطط محو الامية وتعليم الكبار جزءاً متكاملا من الخطة التنموية الشاملة . كما أن التخطيط لمحو الامية ورسم السياسة التعليمية ضمن اطار خطط التنمية يجب أن يكون منطلقاً من قومية العمل العربي على اعتبار أن التجربة في أي قطر عربي هي تجربة عربية انسانية تتغذى بالفكر العربي وتستهدى بالخبرات العالمية مما يدعو الى تجنيد المؤسسات العالمية والاجهزة القومية العاملة في محو الامية والعمل على توجيه امكانياتها المادية والبشرية والفنية لخدمة التجارب القطرية والسعي لانجاحها وجعلها تجارب طليعية . كما أن نجاح التجارب القطاعية يتطلب حشد الجهود القطرية – الرسمية والشعبية – والقومية والعالمية مما سيؤدي بالتجربة الى الارتفاع الى مستوى الريادة والنموذج الذي يحتذى به وينتفع منه في الوطن العربي ودول العالم الثالث.

وبناء على ذلك تكون أي تجربة هي بالتالي تجربة قومية تتحدى ضمير القطر على المستوى الرسمي والشعبي وضمير الامة العربية وكل المخلصين الشرفاء ممن تهمهم مصلحة تعليم الجماهير العربية وتنمية الثروة البشرية في الوطن العربي وتوجيهها لخدمة أهداف الامة العربية في الوحدة والتحرير السياسي والاقتصادي . كما ينبغي التنبيه مرة ثانية الى أن محو الامية – أمية اليافعين والكبار – ما هو الا اللبنة الاساسية والخطوة الاولى في طريق التربية المستمرة والتعليم الدائم مدى الحياة ، لان نشاط محو الامية في صورته القائمة ما هو الا نشاط مرحلي مؤقت سينتهي

في المستقبل ، ومن هنا فان تطوير فلسفة ومناهج وأدوات ومجالات تعليم الكبار في اطار التعليم المستمر ، ينبغي أن يكون من أهداف استراتيجية محو الامية [1]

وفي الختام دعنا نستمع الى بروتولت بريخت الشاعر الالماني الشعبي في انشودته الرائعة « تعلم » التي نود لو تكون أملا للتحدي وشعاراً للتطبيق وأغنية للانشاد لانها تجسد الدعوة الى مكافحة الامية وتعليم الكبار في اطار مفهوم التعليم المستمر مدى الحياة ومبدأ التعليم الذاتي .

تعلّم . . . . . »

لأن يتعلموا بسيط الأشياء
أولئك الذين آن أوانهم
ليس أمراً متأخراً البتة
تعليم الابجدية أنها لا تكفي ولكن تعلمها أبدا
عليك أن تعرف كل شيْ
عليك أن تأخذ الصدارة

• • •

تعلم يا رجل في المصنع
تعلم يا رجل في السجن
تعلمي يا امرأة في المطبخ
عليك أن تأخذي الصدارة

(١) تقرير وتوصيات أعمال لجنة متابعة وتنفيذ توصيات مؤتمر الاسكندرية ١٩٦٤ و ١٩٧١ المنشور في مجلة تعليم الجماهير العدد (٥) يناير ١٩٧٦ ، ص ١٨٣ .

• • •

واظب على المدرسة دون مأوى
وأمّن لنفسك المعرفة
أنت المحس بالبرد
الجائع ، أمسك الكتاب
فالكتاب سلاح
عليك أن تأخذ الصدارة

• • •

لا تتهيب طرح الاسئلة
لا تقلق بشأن الحساب أيها الرفيق
أنظر نفسك
فما لا تعرفه أنت بنفسك
لا تعرفه
اضبط الحساب
فأنت الذي تدفعه
ضع الاصبع على كل مرتبة
واسأل ماذا يفعل هذا الرقم هنا
عليك أن تأخذ القيادة

• • •

وأخيراً تعلم
فليس المرء يولد عالماً
وليس أخو علم كمن هو جاهل
فان كبير القوم لا علم عنده
صغير اذا التمت عليه المحافل

• • •